### مخالفات توزيع المازوت الزراعي بريف حمص

# مدير الزراعة لـ«الوطن»: المرحلة الثانية ستتم عبر البطاقة الإلكترونية

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عدة شكاوى من مزارعي الزيتون في بلدة العثمانية بريف حمص الشرقي، تتحدث بالمجمل عن التجاوزات التي حدثت في آلية توزيع مادة المازوت الزراعي في بلدتهم، موضحين أن محطة الوقود التي تم تحويلهم إليها لاستلام مخصصاتهم تقع في بلدة عين النسر وتبعد عن قريتهم ما يزيد على ٢٠ كم بدلاً من تحديد محطة أقرب إليهم، علاوة على عدم إرسال المحطة المحددة صهريجاً لتسليم الفلاحين مخصصاتهم ضمن بلدتهم.

وأشار المشتكون إلى أن محطة الوقود تقاضت أيضاً مبلغ ٥٠ ليرة عن كل ليتر ليصبح ثمن الليتر الواحد ٢٠٥٠ ليرة، إضافة لتكبدهم تكاليف نقل مخصصاتهم من المحطة إلى البلدة، كما أن اللجنة المكانية لم تقم بأي عمل إشرافي على عمليات التوزيع واكتفت بمنحهم كتباً موجهة للمحطة لاستلام المخصصات فقط.

ولفت بعض المشتكون إلى وجود نقص بكمية المازوت المستلمة، مؤكدين أن العديد من القرى والبلدات المحيطة بها عانت من المشكلة نفسها والمخالفات بآلية التوزيع.

من جانبه أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أنه يجب على محطات الوقود بناءً على توجيه لجنة المحروقات بالمحافظة إيصال المحروقات عبر صهاريجها إلى القرى لتوزيعها على الفلاحين بإشراف اللجنة المكانية وبموجب البطاقة الإلكترونية لكل مزارع تسهيلاً للعمل وتخفيف العبء عن الفلاحين في حال توفر لدى محطة الوقود صهريج، على أن يتحملون بشكل جماعي جزءاً من رسوم النقل، معتبراً أن عدم القيام بذلك هو مخالفة واضحة لآلية توزيع المازوت الزراعي.

وبيّن حمدان أن آلية توزيع المازوت الزراعي المعتمدة من رئاسة مجلس الوزراء تتم وفق مرحلة أولى تقضي بتوزيع بطاقة كرتونية على الفلاحين لزراعات السلبخ والمشجرة، وتمت طباعتها وتوزيعها على الإرشاديات ووزعت لاحقاً على الفلاحين، لافتاً إلى أن مهمة اللجان المكانية التي شكلت على مستوى دوائر المناطق برئاسة مديري المناطق والنواحي الإشراف على عمل اللجان على مستوى القرية وتقدير الاحتياج من المازوت الزراعي لكل العمليات الزراعية ومستلزماتها، إضافة إلى الإشراف على عمليات التوزيع وفق تعاميم لجنة المحروقات الرئيسية بالمحافظة برئاسة المحافظ.

وأشار إلى أن مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين يرسلان جدولاً بمناطق توزيع المازوت الزراعي مع الكميات على مستوى كل قرية إلى شركة (محروقات)، مبيناً أن هناك معايير لدى الشركة لتحديد المحطات التي ستقوم بعمليات التوزيع وفق مبدأ العدالة والتسلسل فيما بينها بعد التنسيق مع مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين.

وكشف حمدان أن المرحلة الثانية من آلية توزيع المازوت الزراعي ستتم بطريقة مؤتمتة عبر البطاقة الالكترونية، بحيث يتم حالياً بناءً على تعميم وزارة الزراعة والتنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية إدخال البيانات الخاصة بالفلاحين بالتنسيق مع شركة «تكامل» عن طريق منصات لاستلام مخصصاتهم عن طريق رسالة نصية بدلاً من البطاقة الكرتونية ليصار إلى استلامها من الفلاحين من محطة الوقود بشكل مباشر.

بدوره بين رئيس اتحاد الفلاحين في حمص سليمان عز الدين لـ«الوطن» أن المسؤولية بتحديد المحطة تقع على عاتق فرع محروقات حمص الذي يمتلك المعلومات عن أماكن وجود المحطات، وأن الاتحاد ومديرية الزراعة يرسلان احتياج المناطق والقرى من المازوت الزراعي ويتم اختيار محطة الوقود وفق التسلسل، لافتاً إلى أن لجنة القرية المؤلفة من رئيس الوحدة الإرشادية ورئيس الجمعية الفلاحية وأمين الفرقة الحزبية هي المسؤولة عن عملية توزيع المازوت الزراعي وفق المساحات المخططة والمنظمة والفعلية لدى الوحدات الإرشادية سواء كان إفرادياً أو تعاونياً.

وأشار عز الدين إلى أنه كان ينبغي على الفلاحين في بلدة العثمانية إبلاغ الاتحاد للعمل على استبدال محطة الوقود بمحطة أخرى في حينه، وضرورة مراجعتهم للاتحاد لمعالجة أي حالة فساد أو مخالفة قد تحصل، مؤكداً أنه لا يجوز ألا تكون اللجنة المكانية موجودة أثناء عمليات توزيع المازوت الزراعي.

وأكد عز الدين أنه سيتم استدعاء أعضاء اللجنة في البلدة المذكورة وسيتم التحقيق بمضمون الشكوى والتدقيق بكل جوانبها وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمار داغستاني لـ«الوطن» أن تقاضي أي تسعيرة زائدة على التسعيرة الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك يعتبر مخالفة واضحة وحالة فساد تستدعي تقديم شكوى لمعالجتها وفق الأنظمة والقوانين، لافتاً إلى ضرورة الإعلام عن أي مخالفة بحق أي محطة وقود أو اللجنة المكانية في أي قرية أو منطقة قد تحدث فيها إشكاليات ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

وأشار إلى أن عدم إرسال صهريج إلى القرية في حال وجود بالمحطة صهريج يعتبر مخالفة ويحتاج إلى مساءلة قانونية، مؤكداً أنه سيتم التحقيق بالشكوى واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين سواء كانت محطة الوقود أم اللجنة المكانية.

> عضو مكتب تنفيذي: تطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين سواء المحطة أم اللجنة المكانية

### بدء عمليات التنظيم الزراعي للموسم القادم منذ آب الماضي

# مدير زراعة حلب لـ«الوطن»: نخطط لزراعة ١٤١ ألف هكتار بالقمح المروي و١٧٥ ألف هكتار بالبعل

محمود الصالح

أكد مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني الاستعداد لزراعة ١٤١ ألف هكتار بمحصول القمح في الخطة الزراعية القادمة في المناطق الآمنة.

وبين مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن الخطة الإنتاجية الزراعية لمحافظة حلب ضمن المناطق الآمنة للموسم ٢٠٢٣– ٢٠٢٤ تضمنت زراعة مساحة ١٤١٥٠٩ هكتارات بمحصول القمح منها ٨٨٤٨٧ هكتاراً مروياً والباقي بعل، وبالنسبة لمحصول الشعير بلغت الخطة ١٦٣١٨٨ هكتاراً منها ١٨٨٩ هكتاراً مروياً و١٦١٢٩٩ هكتاراً بعلاً، وحددت خطة البقوليات بحوالي ٢٥١٢٢ هكتاراً منها ١٨٦٧٧ هكتاراً عدساً و٢٨٦٠ هكتاراً حمصاً، على حين بلغت خطة زراعة محصول الشوندر السكري ٥٠٠٠ هكتار.

وأوضح حرصوني أن منح التنظيم الزراعي بدأ في منتصف شهر آب، لافتاً إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنح هذه الوثيقة ليتمكن الفلاحون من الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي وخصوصاً المازوت الزراعي حيث يتم استكمال إدخال البيانات ضمن خطة الأتمتة التي بدأتها الوزارة لإدراج مخصصاتهم ضمن البطاقة الذكية الخاصة بكل فلاح.

وأشار مدير الزراعة إلى التنسيق مع فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار للقيام بتوزيع البذار على المصارف الزراعية وفق الخريطة الصنفية المعتمدة لكل منطقة.

ولفت مدير الزراعة إلى أنه تقرر زراعة ٥٨٠٠ هكتار بمحصول البطاطا الربيعية على مستوى المحافظة ويقدر إنتاجها بحدود ١٥١ ألف طن، أما البطاطا للعروة الخريفية فهي ٣٨٠٠ هكتار يقدر إنتاجها على مستوى محافظة حلب و٧٦ ألف طن وهناك مساحات مقرر زراعتها بمحصول الثوم الجاف ٤٣٩ هكتاراً يقدر إنتاجها بـ ٣٥١٢ طناً.

وبين حرصوني أن جميع هذه المساحات مروية إما من خلال مشاريع الري الحكومية وإما من خلال الآبار المنتشرة في المحافظة، حيث تبلغ مساحة القمح في مشاريع الري الحكومي ٥٣٧٩١ هكتاراً وعلى الآبار والأنهار ٢٠٦٨٢ هكتاراً.

علماً أن إجمالي المساحة المروية في محافظة حلب ١٩٢ ألف هكتار، على حين تبلغ الأراضي التي تزرع بشكل بعل في المحافظة بحدود ٩٨٣ ألف هكتار.

وتصل المساحات المقرر زراعتها بالقمح البعل إلى نحو ١٧٥ ألف هكتار على حين تقرر زراعة ٣١٣ ألف هكتار بالشعير البعل وهناك محاصيل علفية متنوعة تزرع بشكل بعل في مناطق الاستقرار الأولى والثانية والثالثة، وتصل مساحة البقوليات في الأراضي البعلية إلى أكثر من ٥٣ ألف هكتار أما في الأراضي المروية فهي لا تتجاوز ٥٣٠٠ هكتار.

### نقص الأسطوانات يؤخر رسائل الغاز المنزلي إلى ٧٠ يوماً

# اتهامات للجنة تقدير الاحتياجات بأنها قطعت أرزاق البعض... واللجنة: فعاليات متوقفة عن العمل تحصل على مخصصاتها

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» من أصحاب فعاليات تصنيع الألبان والأجبان والخبز العربي على ساحة المحافظة ممن جرى إيقاف عملهم جراء التأخير في الرد على مطالبهم باعادة تفعيل مخصصاتهم من مادة الغاز الصناعي التي قامت لجنة تقدير الاحتياج في المحافظة على إيقافها منذ خمسة شهور.

وأكدوا في شكواهم أن اعتراضهم جاء من جراء قيام اللجنة بسؤال رؤساء البلديات أو المخاتير عن تلك الفعاليات وعدم زيارة الكثير منها فعلياً.

ووصف المشرف على فعالية إنتاج الخبز العربي الذي تم اختياره من أصحاب تلك الفعالية (الخبازين) قرار لجنة تقدير الاحتياج بالتعسفي وأنه أدى إلى قطع أرزاق الكثيرين منهم بإيقاف بطاقاتهم أو تخفيض مخصصاتها.

وأكد أنه في الاجتماع مع محافظ السويداء بسام بارسيك لنقل معاناة جميع أصحاب تلك الفعاليات بهدف التعاون على رفع الضرر كان تجاوب المحافظ الحبيب مع تلك المطالب حيث قام مباشرة بالتوجيه لكل الجهات المعنية بالقضية سواء لجنة تقدير الاحتياج أم اتحاد الحرفيين للإسراع في رفع الضرر والظلم عن أصحاب الفعاليات العاملة إلا أن هذه تجاوب رئيس اتحاد الحرفيين مع المطالب وتأخر اللجنة برفع جداول بأسماء المتضررين أديا إلى التأخير في إنصافهم وإلى إيجاد سوق سوداء للمادة، علماً أنه تم تقديم وعد من لجنة تقدير الاحتياج برفع جداول بأسماء المتضررين إلى فرع المحروقات لتتم إعادة تفعيل بطاقاتهم وتزويدهم بمخصصاتهم من الغاز الصناعي ولا يزال الانتظار سيد الموقف منذ أشهر.

وفي السياق ذاته أشار تجار سوق الهال إلى مطالبتهم بتخصيص أسطوانة غاز لـ٥٣ تاجراً ضمن السوق شهرياً، مؤكدين أنه رغم تجاوب محافظ السويداء مع مطالبهم ورفعها بجدول واحد إلى لجنة تقدير الاحتياج منذ الشهر السابع، إلا أن اللجنة لم تتجاوب مع تلك التوجيهات وما زالت مطالبهم ضمن الأدراج حتى تاريخه.

هذا واشتكى الأهالي من زيادة مدة رسائل توزيع الغاز المنزلي إلى أكثر من ٧٠ يوماً رغم تأكيد الفرع على وجود المادة ضمن مستودعاته، مستغربين عودة الأزمة رغم ما شهدته من انفراج خلال الأشهر القليلة الماضية.

بدورها لجنة تقدير الاحتياج أكدت لـ«الوطن» أن حرمان كثير من الفعاليات كان بناء على توقفها عن العمل أو نقلها من مكانها من دون إخبار رؤساء الوحدات الإدارية بذلك، مع الإشارة أنه تمت دراسة كل الاعتراضات وإعادة مخصصات البطاقات التي ثبت عملها أو تمت إعادة استثمارها كما تم تنظيم جداول بتلك الأسماء ورفعها إلى فرع المحروقات ليصار إلى رفعها للإدارة العامة بدمشق لإعادة تفعيل مخصصاتها، والقضية الآن باتت لدى الإدارة العامة بدمشق، أما فيما يتعلق بتجار سوق الهال فإن اللجنة لا تمتلك صلاحية تزويد أي شخص بأي أسطوانة لا يمتلك بطاقة إلكترونية وجميع تجار السوق لا يمتلكونها وبالتالي القضية ليست من اختصاص اللجنة.

وحول الغاز المنزلي أكد مدير فرع المحروقات في السويداء جهاد البرنوطي لـ«الوطن» أن السبب في زيادة أيام رسائل استلام الغاز المنزلي يعود إلى عدم وجود أسطوانات حديدية كافية للتعبئة لوجود آلاف الأسطوانات بحاجة إلى إعادة صيانة من جهة ولتأخر المعتمدين بجمع الأسطوانات الفارغة من الأهالي وتسليمها لتعبئتها من جهة أخرى، علماً أنه في حال توفر الأسطوانات الفارغة فإن الفرع قادر على تعبئة ما بين ٤٥٠٠ و٥ آلاف أسطوانة يومياً نظراً لتوفر المادة ضمن المستودعات.

أما فيما يتعلق بالجداول التي تم رفعها من لجنة تقدير الاحتياج لإعادة تفعيل مخصصات بعض الفعاليات الحرفية فقد جرى تحويل ما وصل منها لفرع المحروقات إلى الإدارة بدمشق لإعادة النظر واتخاذ قرار إعادة التفعيل.